الجمعية العامة

Distr.: General
25 August 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر – 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمّن هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 36/51 لمحةً عامةً عن وضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيه 2022 إلى 31 أيار/مايو 2023. وتستند هذه اللمحة العامة إلى المعلومات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى حالات الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان التي وثّقها، إضافة إلى الأنشطة التي اضطلعت بها مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) عن طريق المكتب المشترك. ويسلط التقرير الضوء على التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، ويقيّم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قدمها المفوض السامي في تقارير سابقة وتلك التي قدمتها مختلف آليات الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان، ويقدم التقرير توصيات إلى الحكومة.

* قُدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- ظلت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق في الفترة بين 1 حزيران/يونيه 2022 و31 أيار/مايو 2023. وفي حين انخفض عدد الانتهاكات والتجاوزات التي طالت حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، التي وثقها المكتب المشترك مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد ارتفع عدد الأفراد الذين قتلوا، نظراً إلى طبيعة الهجمات الشديدة الفتك التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين. ولابد أن تبذل الحكومة مزيداً من الجهود لتوفير حماية أفضل للمدنيين في المقاطعات المتأثرة بالنزاع[1]، خاصة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بسبب تزايد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، لا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، ومختلف فصائل ماي - ماي، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وحركة 23 مارس، وفصائل نياتورا.

2- وازداد وضع حقوق الإنسان تدهوراً في المقاطعات الغربية كينشاسا، وكوانغو، وكويلو، وماي - ندومبي بسبب استمرار النزاعات الطائفية بين أفراد مجتمعات مبالا، وسوكو، وسونغ، وتيكي، وياكا مع ارتفاع عدد الضحايا. وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بنزوح 6,29 ملايين شخص قسراً بسبب النزاع بحلول أيار/مايو 2023.

3- واستمرت الاستعدادات للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2023 في بيئة يسودها انعدام الأمن في عدة مقاطعات واستمرار خطاب الكراهية والتحريض على العنف. وأغلقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة رسمياً عملية تسجيل الناخبين في 25 نيسان/أبريل 2023، معلنة تسجيل 95 في المائة من نحو 50 مليون ناخب مؤهل. وتمثل النساء نسبة 47 في المائة من الناخبين المسجلين. ولم تتمكن اللجنة من تسجيل ناخبين في إقليمي ماسيسي وروتشورو في مقاطعة كيفو الشمالية أو في كواماوث في مقاطعة ماي - ندومبي لأسباب أمنية.

4- وبالنظر إلى تنامي انعدام الأمن والمشاعر المعادية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أعاق تنقل البعثة في كيفو الشمالية على وجه الخصوص، عمل المكتب المشترك على تعزيز آلياته للرصد عن بعد بزيادة القدرة التقنية واللوجستية للمدافعين عن حقوق الإنسان وشبكات الحماية من أجل ضمان استمرار التوعية بالوضع والقيام بأنشطة دعوية بشأن الحيز الديمقراطي والمدني. وعلى الرغم من تزايد تعقّد البيئة السياسية والأمنية، واستمرار الهجمات على المدنيين في المقاطعات الشرقية من البلد، واصل المكتب المشترك دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بوسائل تشمل أنشطة التعاون التقني في مجالات العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وفتح المجال المدني من أجل منع خطاب الكراهية والتصدي له، وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية.

ثانياً- التطورات الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان

5- في الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيه 2022 إلى 31 أيار/مايو 2023، وثق المكتب المشترك، وفقاً لمنهجية مفوضية حقوق الإنسان، 135 5 من الانتهاكات والتجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان، إضافة إلى انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وهو ما يظهر انخفاضاً بنسبة 30 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويتماشى ذلك مع الاتجاه التنازلي الذي وثقه المكتب المشترك في السنوات

(1) أشار المكتب المشترك إلى أن المقاطعات المتأثرة بالنزاع في عام 2023 تشمل إيتوري ومانييما وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا.

الأخيرة ويعزى أساساً إلى انخفاض انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الموظفون الحكوميون (انخفاض بنسبة 34 في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير). ويدعى ارتكاب ما لا يقل عن 89 في المائة من الانتهاكات والتجاوزات في المقاطعات المتأثرة بالنزاع، لا سيما على أيدي أفراد الجماعات المسلحة (71 في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان). وكانت مقاطعتا كيفو الشمالية وإيتوري الأكثر تضرراً، إذ سُجلت فيهما نسبة 56 في المائة ونسبة 18 في المائة من الانتهاكات على التوالي. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، وثق المكتب المشترك زيادة في حالات الإعدام بإجراءات موجزة بنسبة 7 في المائة[2].

6- ويشير هذا الاتجاه إلى أن أعضاء الجماعات المسلحة واصلوا شن هجمات مميتة على نحو متزايد، بما في ذلك ضد النازحين داخلياً، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحييد الجماعات المسلحة وضمان حماية المدنيين. وفي حين انخفض العدد الإجمالي للانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة بنسبة 23 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد ارتفع عدد المدنيين الذين قتلوا على أيدي أفراد الجماعات المسلحة بنسبة 12 في المائة.

7- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية للنزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار عمليتي التشاور في لواندا ونيروبي. واستمر نشر عناصر عسكرية من القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في كيفو الشمالية. ونُشرت القوات المسلحة الأوغندية والبوروندية أيضاً بموجب اتفاقات ثنائية وشاركت في عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية وضد جماعات مسلحة أخرى في مقاطعة كيفو الجنوبية. وعمليات النشر الثنائية والإقليمية هذه تُنفّذ من دون قانون راسخ لحقوق الإنسان أو إطار للمساءلة بشأن القانون الدولي الإنساني والامتثال له.

8- ويواجه برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار تحديات في تنفيذه على مستوى المقاطعات. ورغم أن هذا البرنامج الطموح يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في استدامة الحد من العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، فهو يفتقر إلى الموارد وإلى استراتيجية تنفيذية واضحة والتزام من جانب الجماعات المسلحة. وفي 4 أيار/مايو 2023، اعتمد البرلمان قانوناً لإنشاء قوة احتياطية تهدف إلى تقديم الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويُنتظر أن يصدره الرئيس. ومن شأن أحكام القانون المتعلقة بمعايير القبول في القوة الاحتياطية أن يسمح بإدماج أفراد الجماعات المسلحة في القوات المسلحة شريطة ألا يكونوا قد أدينوا بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى انخفاض عدد الملاحقات القضائية من جانب المحاكم الوطنية في حق مرتكبي الجرائم الدولية، فإن الجناة المزعومين، وبصورة أعم الأفراد الذين لا يستوفون المعايير الدنيا للكفاءة والنزاهة، قد يُدمجون بسهولة في القوة الاحتياطية والقوات المسلحة الحكومية.

9- وتواصلت التهديدات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، رغم انخفاض عدد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعلقة بالحيز المدني والديمقراطي. واعتمد المجلس الوطني القانون المقترح المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبمسؤوليتهم في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، كما اعتمده مجلس الشيوخ في 14 حزيران/يونيه[3]. وفي حين يستعد البلد للانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2023

(2) في الفترة بين 1 حزيران/يونيه 2022 و31 أيار/مايو 2023، وثق المكتب المشترك وقوع 131 3 ضحية لعمليات إعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء (267 2 رجلاً و603 نساء و261 طفلاً)، مقارنة بوقوع 934 2 ضحية وُثّقت خلال الفترة السابقة (181 2 رجلاً و538 امرأة و215 طفلاً).

(3) بالنظر إلى اختلاف الصيغة التي اعتمدها مجلس الشيوخ عن الصيغة التي اعتمدتها المجلس الوطني، ستجتمع لجنة مشتركة بين مجلس الشيوخ والمجلس الوطني خلال الدورة البرلمانية المقبلة من أجل مواءمة صيغتي القانون.

وسط النزاعات المستمرة في الشرق، تواصل خطاب الكراهية والتحريض على العنف، لا سيما على أساس الهوية الإثنية وفي حق مجتمعات بانيامولينغي وكاسيان وروانـدوفون وسـوكو وتيكي وتوتسـي وياكا، على منصات التواصل الاجتماعي في المقام الأول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق المكتب المشترك 15 حالة من حالات خطاب الكراهية التي بلغت العتبة الواردة في خطة عمل الرباط[4]، والتي اتخذ معظمها شكل التحيز الجنساني وكراهية النساء وكراهية الأجانب والعنصرية.

ألف- الحريات الأساسية والحيز الديمقراطي

1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

10- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجَّل المكتب المشترك انخفاضاً بنسبة 31 في المائة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المتصلة بالحيز الديمقراطي (296 حالة مقابل 428 حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، وهو ما يؤكد اتجاه التراجع الملحوظ منذ شباط/فبراير 2019. وعلى الصعيد الوطني، كانت الجهات الحكومية مسؤولة عن 84 في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالحيز الديمقراطي (249 انتهاكاً)، لا سيما في المقاطعات المتأثرة بالنزاع (150 انتهاكاً)، في حين كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن النسبة المتبقية وهي 16 في المائة (47 انتهاكاً) في المقاطعات المتأثرة بالنزاع. وكانت أكثر الانتهاكات والتجاوزات توثيقاً هي التي تتعلق بحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه وحقه في حرية الرأي والتعبير والتي ترتبط بأعضاء من منظمات المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء من الأحزاب السياسية ووسائط إعلام. ووثق المكتب المشترك أيضاً حالات الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة الوطنية الكونغولية رداً على المظاهرات، مثلما حدث أثناء المسيرة التي نظمها قادة من المعارضة في 20 أيار/مايو 2023، والتي ألقي القبض خلالها على 20 متظاهراً وتعرض ما لا يقل عن 13 آخرين، منهم طفل، للإصابة بجروح ولسوء المعاملة. وأفرج عن المقبوض عليهم بعد بضعة أيام.

11- ووثق المكتب المشترك أيضاً تهديدات بالعنف الجسدي والتخويف والاعتداءات والأعمال الانتقامية استهدفت 397 مدافعاً عن حقوق الإنسان (375 رجلاً و22 امرأة) و33 صحفياً (22 رجلاً و11 امرأة)، كانت قوات أمن الدولة والجماعات المسلحة مسؤولة عنها على حدّ سواء. ووُثّقت معظم هذه التهديدات في المقاطعات المتأثرة بالنزاع. وشمل عدد كبير من الحالات الموثقة قيام السلطات وأعضاء الجماعات المسلحة بمنع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين من تغطية القضايا الأمنية أو تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بحالة الحصار[5]. وعند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كان قد ألقي القبض على ما لا يقل عن 10 أعضاء من أحزاب المعارضة السياسية وحركات المواطنين وجماعات الضغط (مثل حركة الالتزام من أجل المواطنة والتنمية، وحركة النضال من أجل التغيير، وجماعة المتطوعين من أجل جبر الضرر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجماعة فيراندا موتسانغا)، إلى جانب مدافعين عن حقوق الإنسان، وظلوا رهن الاحتجاز في بيني وغوما وكينشاسا.

(4) انظر https://www.ohchr.org/ar/freedom-of-expression.

(5) تنص المادتان 85 و86 من دستور البلد على نظامين لتقييد الحريات الأساسية عندما تطرأ ظروف خطيرة تهدد استقلال البلد وسلامة إقليمه وسير العمل العادي لمؤسسات الدولة وهما: حالة الطوارئ وحالة الحصار. والقيود المفروضة في حالة الحصار أشدّ وهي تشمل فرض الإدارة العسكرية والولاية القضائية العسكرية على الجرائم الجنائية. ويرد أيضاً تعريف لحالة الحصار" في المواد من 2 إلى 14 من القانون الأساسي رقم 012/11 المؤرخ 11 آب/أغسطس 2011 بشأن تنظيم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعملها. وكما ورد في التقرير السابق للمفوضة السامية، استخدمت الحكومة حالة الحصار بوصفها ذريعة لتقييد الحريات (A/HRC/51/61، الفقرة 4).

12- ويضاف إلى ذلك أن مراسلي وسائط الإعلام الأجنبية واجهوا صعوبات في الحصول على الاعتماد والتأشيرات من أجل العمل في البلد. وطُرد صحفيان من البلد رغم حصولهما على تأشيرة الاعتماد وتأشيرة المجاملة، في حين صادرت دوائر الهجرة وثائق سفر صحفي ثالث. وأصدر وزير الداخلية بلاغا جاء فيه أن تغطية النزاع في مقاطعة ماي - ندومبي ستخضع لعملية اعتماد خاصة.

13- وفي 13 آذار/مارس 2023، وقع رئيس الجمهورية المرسوم رقم 009/23 الذي يحدد شروط وأحكام ممارسة حرية الصحافة والإعلام والبث عن طريق الإذاعة والتلفزيون أو الصحافة المكتوبة أو أي وسيلة اتصال أخرى. وهذا يشكل تقدماً كبيراً في تنظيم الصحافة، لا سيما على الإنترنت. ويحدد المرسوم شروط فتح وسائط الإعلام الوطنية وينص على المبادئ الأساسية للحق في الاطلاع على المعلومات العامة. غير أن ظروف عمل الصحفيين الأجانب ومستوى الشفافية في أدوار مختلف الدوائر الحكومية المشاركة في إجراءات الاعتماد ومنح التأشيرات لا تزال غير واضحة.

14- وواصلت السلطات اتخاذ تدابير ترمي إلى منع خطاب الكراهية والتحريض على العنف في وسائل الإعلام والتصدي لهما. فعلى سبيل المثال، أصدر مجلس الوسائط السمعية والبصرية والاتصالات في 22 أيار/مايو 2023، في أعقاب حادثة متصلة بخطاب الكراهية والتحريض على العنف خلال برنامج تلفزيوني، قراراً بتعليق بث قناة تلفزيونية لمدة 45 يوماً وإيقاف صحفي واحد عن العمل لمدة 72 يوماً، ومنع التغطية الإعلامية لاثنين من الزعماء السياسيين لمدة 90 يوماً. وعند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كان قد ألقي القبض على أحد هذين الزعيمين السياسيين، وهو عضو في مجلس مقاطعة كينشاسا، وكان يخضع للمحاكمة أمام محكمة الاستئناف في كينشاسا - غومبي. ويمثّل هذا التطور خطوة مشجعة، غير أنه لم يجر التحقيق بانتظام في حالات أخرى من خطاب الكراهية، ولم يتخذ أي إجراء في حق المسؤولين عنها. وقُدم مشروع قانون بشأن مكافحة القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب إلى المجلس الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه لم يكن قد نوقش بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من تنامي توافق الآراء بين البرلمانيين على ضرورته.

15- وشهدت عملية تسجيل الناخبين عدة حوادث، بما فيها الهجمات واحتلال الجماعات المسلحة لمراكز التسجيل، ومحاولات رفض تسجيل بعض الأشخاص على أساس هويتهم، وعرقلة عملية تسجيل النازحين داخلياً. فعلى سبيل المثال، أصدر قادة المجتمع المدني في 13 شباط/فبراير 2023 في أقاليم نيراغونغو وروتشورو وماسيسي في مقاطعة كيفو الشمالية بياناً يعارضون فيه تسجيل النازحين في مناطق نزوحهم على أساس أن تسجيلهم قد يتسبب في تغيير في التركيبة السياسية لتلك الدوائر. غير أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة فتحت 75 مركزاً للتسجيل في مواقع النازحين داخلياً وأشرفت عليها بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

16- وخلال عملية التسجيل، وثق المكتب المشترك 21 حادثة متصلة بالانتخابات نُسبت إلى موظفين حكوميين وجماعات مسلحة وغيرها من الجهات الفاعلة المجهولة. ووقعت معظم الحوادث في المقاطعات المتأثرة بالنزاع. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل 12 رجلاً، قُتل ثلاثة منهم على أيدي موظفين حكوميين. وأصيب ما لا يقل عن 31 شخصاً بجروح، من بينهم ثلاث نساء، وأصيب أربعة منهم على أيدي موظفين حكوميين، كما أصيب 27 شخصاً أثناء اشتباكات اندلعت بين أعضاء من الأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال، تعرض مركز التسجيل الواقع في مدرسة كامبالي الابتدائية، في بوتيمبو بمقاطعة كيفو الشمالية، لهجوم من عناصر مسلحة مجهولة الهوية في 15 نيسان/أبريل 2023. وأطلق الجناة المزعومون النار على الجندي الذي كان يحرس المركز فأردوه قتيلا.

2- الإجراءات التي اتخذها المكتب المشترك

17- واصل المكتب المشترك رصد حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحيز الديمقراطي، وتوجيه انتباه السلطات إلى الحالات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات التي تمسّ بحقوق الإنسان، والتوصية باتخاذ تدابير لمنع مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات والتصدي لها، وتقديم الدعم للضحايا وأقاربهم.

18- وواصل المكتب المشترك تنفيذ تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين عن طريق أنشطة الحماية الفردية التي يضطلع بها، والتي تشمل إرشادات بشأن الاحتياطات الأمنية الأساسية للضحايا والشهود؛ والانتقال المؤقت أو الدائم والمصحوب بمساعدة مالية؛ وتعزيز قدرة الفريق العامل المعني بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وإنشاء شبكات للحماية الفردية في مختلف المقاطعات بوصفها جزءاً من آليات الإنذار المبكر المنشأة من أجل التصدي للتهديدات الموجهة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان.

19- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المكتب المشترك 17 حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء مختلف شبكات الحماية بغرض تعزيز قدرتهم على الحماية. وأيد المكتب المشترك أيضاً عملية اعتماد مشروع القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبمسؤوليتهم[6].

باء- حماية المدنيين في مناطق النزاع

1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

20- وثق المكتب المشترك في الفترة بين 1 حزيران/يونيه 2022 و31 أيار/مايو 2023 ما لا يقل عن 345 4 حالة من الانتهاكات والتجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان ارتُكبت في المقاطعات المتأثرة بالنزاع وهي إيتوري ومانيما وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا (85 في المائة من إجمالي عدد الانتهاكات والتجاوزات الموثقة في البلد)، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 32 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

21- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة تضييق الحيز المتاح للعمل الإنساني بسبب الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ووثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في الفترة بين حزيران/يونيه 2022 وآذار/مارس 2023، 252 حادثاً أمنياً أثر تأثيراً مباشراً في العاملين في مجال تقديم المساعدة أو في البضائع الإنسانية، وهو ما أدى إلى مقتل ستة من هؤلاء العاملين وإصابة 19 آخرين واختطاف ثمانية منهم[7].

22- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُثّق 30 هجوماً على مواقع النازحين داخلياً، وهو ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 33 مدنياً (من بينهم 16 امرأة و13 طفلاً على الأقل) وإصابة 26 آخرين بجروح (من بينهم أربع نساء وطفلان على الأقل)[8]. وإضافة إلى ذلك، تعرضت 32 امرأة وفتاتان للاغتصاب أثناء تلك الهجمات. ومن بين هذه الهجمات، سُجل 23 هجوماً في كيفو الشمالية، وخمس هجمات في إيتوري،

(6) انظر الفقرة 9 أعلاه.

(7) يمثل ذلك زيادة بنسبة 5 في المائة عن عدد الحوادث الأمنية الموثقة في عام 2022(240).

(8) يمثل ذلك ما يقرب من ضعف عدد الحوادث التي جدّت مقارنة بعام 2022، غير أنها أسفرت عن هجمات أقل فتكاً على نحو ملحوظ (انخفاض بنسبة 78 في المائة في عدد أعمال القتل مقارنة بعام 2022).

وهجمتان في كيفو الجنوبية. وتبين أن الجناة الرئيسيين ينتمون إلى جماعات مسلحة[9]. غير أن القوات المسلحة الحكومية شنت أيضاً، في خمس حالات على الأقل، هجمات على مخيمات النازحين داخلياً في إيتوري، وهو ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل من النازحين داخلياً، وجرح اثنين آخرين، وارتكاب انتهاكات أخرى لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مثل النهب وسوء المعاملة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين[10].

23- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُثق 68 هجوماً على المدارس و53 هجوماً على المستشفيات وقع معظمها (63 هجوماً، منها 39 هجوماً على المدارس و24 هجوماً على المستشفيات) في كيفو الشمالية وإيتوري حيث شُنَّ 47 هجوماً (27 هجوماً على المدارس و20 هجوماً على المستشفيات). وكانت حركة 23 مارس (47) والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (44) مسؤولتين في المقام الأول عن الهجمات. وعلى سبيل المثال، وثق قسم حماية الطفل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات نفذتها التعاونية من أجل تنمية الكونغو، في إقليم مهاغي الواقع في مقاطعة إيتوري في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، إذ شنت هجمات على أربع مدارس وأحد المراكز الصحية وأحرقتها. ونتيجةً لتدمير هذه المدارس الأربع، فقد 500 1 طفل على الأقل إمكانية الحصول على التعليم.

24- وفي مقاطعة إيتوري، واصلت الجماعات المسلحة، وأبرزها التعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير، مهاجمة المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق المكتب المشترك 819 حالة من انتهاكات وتجاوزات تمسّ بحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ارتكبت الجماعات المسلحة 90 في المائة منها. وكان أفراد الجماعات المسلحة التابعة للتعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير مسؤولين عن مقتل 690 شخصاً (444 رجلاً و156 امرأة و90 طفلاً)[11].

25- وفي مقاطعة كيفو الشمالية، وثق المكتب المشترك 541 2 حالة من انتهاكات وتجاوزات تمس بحقوق الإنسان، ارتكبت الجماعات المسلحة 76 في المائة منها (1919). وفي منطقة "بيتي نور"[12]، واصلت حركة 23 مارس الاشتباك مع القوات المسلحة الحكومية وغيرها من الجماعات المسلحة، واحتلت عدة بلدات في إقليمي ماسيسي وروتشورو. ووثق المكتب المشترك 302 حالة من انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها حركة 23 مارس، وهو ما أدى إلى مقتل 482 شخصاً (368 رجلاً و66 امرأة و48 طفلاً)، ومقتل 92 شخصاً (63 رجلا و22 من النساء و7 أطفال) على يد نياتورا، و167 شخصاً (139 رجلاً و20 امرأة و8 أطفال) على أيدي مختلف فصائل ماي – ماي. واتبعت أعمال القتل على أيدي حركة 23 مارس نمطاً من الانتقام المنهجي من المدنيين الذين اتهمتهم الجماعة بالتواطؤ مع قوات مناوئة أو بالاعتماد على جماعات مسلحة منافسة. فعلى سبيل المثال، قاد أعضاء حركة 23 مارس في 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حملة انتقامية على السكان والنازحين في بلدة كيشيشي في إقليم روتشورو، متهمين إياهم بالتعاون مع أعضاء من ماي –ماي مازيمبي. ووفقاً لبعثات تقصي الحقائق التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة المكتب المشترك في الفترة

(9) تبين أن الجماعات المسلحة الرئيسية المسؤولة عن الهجمات على مواقع النازحين داخلياً هي جماعة نياتورا (4)، وحركة 23 مارس أو جماعات متصلة بها (3)، وجماعة نديمنديم (2)، واتحاد الثوار من أجل الدفاع عن الشعب الكونغولي/التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، وجماعات وازاليندو، ونغومينو، وماي – ماي (1 لكل منها)، وأفراد مسلحون آخرون مجهولو الهوية (12).

(10) بيانات قدمتها مجموعة الحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المكتب المشترك.

(11) تجاوز عدد المدنيين الذين قتلوا على أيدي أفراد منظمة التعاونية من أجل تنمية الكونغو (402 من الرجال و124 امرأة و76 طفلاً) إلى حد بعيد عدد المدنيين الذين قتلوا على يد زائير (42 رجلاً و32 امرأة و14 طفلاً).

(12) تشير "بيتي نور" إلى أقاليم غوما وماسيسي ونييراغونغو وروتشورو ووواليكالي في مقاطعة كيفو الشمالية.

الممتدة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر ومن 19 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2022، أُعدم ما لا يقل عن 171 شخصاً (145 رجلاً و17 امرأة وثمانية فتيان وفتاة واحدة) بإجراءات موجزة واغتصب أعضاء من حركة 23 مارس 22 امرأةً وخمس فتيات في كيشيشي خلال الهجمات التي وقعت في 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وبعد الانسحاب الجزئي لحركة 23 مارس من المنطقة، أوفد المكتب المشترك، في الفترة بين 18 و31 أيار/مايو 2023، بعثة تحقيق مشتركة إلى كيشيشي، جنباً إلى جنب مع عناصر أخرى من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل توثيق وجود 55 موقع دفن، بما يشمل ما لا يقل عن 17 مقبرة جماعية مفترضة، فيما يتعلق بهذه الهجمات. وأكد التحقيق كذلك أن حركة 23 مارس سعت إلى تدمير الأدلة على هذه الانتهاكات التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم دولية أخرى.

26- وأثر تدهور الوضع الأمني في إقليم روتشورو في مناطق أخرى متأثرة بالنزاع المسلح. وأفضت إعادة نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية من أقاليم ومناطق عمليات أخرى من أجل مواجهة حركة 23 مارس إلى حدوث فراغ أمني في أجزاء أخرى من كيفو الشمالية وفي مقاطعة إيتوري التي ملأها تدريجياً أفراد من الجماعات المسلحة الأخرى، وهو ما أدى إلى تزايد الهجمات على المدنيين.

27- وعلى الحدود الفاصلة بين كيفو الشمالية وإيتوري، واصلت القوات الديمقراطية المتحالفة شن هجماتها على المدنيين، بوسائل تشمل زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وذلك رغم العملية المشتركة المستمرة بين القوات المسلحة الكونغولية والأوغندية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة وتمديد حالة الحصار في كيفو الشمالية وإيتوري. وفي الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيه 2022 إلى 31 أيار/مايو 2023، وثق المكتب المشترك 573 انتهاكاً لحقوق الإنسان ارتكبها مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة في أقاليم بيني وإيرومو ومامباسا ومقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، وهو ما أسفر عن مقتل 104 1 أشخاص (809 رجال و242 امرأة و53 طفلاً). وكان هذا العدد من القتلى هو الأعلى الذي تسبب فيه جميع مرتكبي هذه الجرائم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين يمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 27 في المائة في الحوادث مقارنة بالفترة السابقة (787 انتهاكاً)، فإن نسبة الضحايا لم تنخفض إلا بنسبة 14 في المائة مقارنة بعدد القتلى خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، الذي يضم 997 رجلاً و256 امرأة و39 طفلاً، وهو ما يشير إلى أن الهجمات كانت أكثر فتكاً مما كانت عليه في الماضي. وارتُكب معظم هذه الهجمات في كيفو الشمالية (66 في المائة).

28- وفي كيفو الجنوبية، وُثق 440 انتهاكاً وتجاوزاً متعلقاً بحقوق الإنسان، بما يشمل مقتل 74 شخصاً (55 رجلاً و14 امرأة وخمسة أطفال) وأعمال العنف الجنسي الذي ارتكب في حق 69 امرأة و12 طفلاً. وكانت نسبة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها موظفون حكوميون والتي سُجلت في كيفو الجنوبية أعلى (40 في المائة) من النسبة المسجلة في إيتوري (10 في المائة) وكيفو الشمالية (24 في المائة)، ولعل السبب يكمن في زيادة عدد حالات الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة أثناء قمع المظاهرات والعمليات في الهضاب العليا[13]. أما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة، فقد ارتكبت معظمَ انتهاكات حقوق الإنسان جماعاتٌ مسلحة عديدة تابعة لمجموعة ماي ماي – ماي 105 انتهاكات، بما يشمل إعدام عشرة رجال وخمس نساء وطفلين بإجراءات موجزة)، ولمجموعة رايا موتومبوكي (97 انتهاكاً، بما يشمل إعدام أربعة رجال بإجراءات موجزة) ولمجموعة تويغوانيهو (41 انتهاكاً، بما يشمل إعدام 18 رجلاً وست نساء بإجراءات موجزة).

(13) تشمل الهضاب العليا أراضي فيزي وموينغا وأوفيرا في مقاطعة كيفو الجنوبية.

29- وفي مقاطعة تنجانيقا، انخفضت الانتهاكات والاعتداءات الموثقة بنسبة 17 في المائة ليصل عددها إلى 493 انتهاكاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي هذه المقاطعة، وخلافاً لما وقع في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، ارتكب موظفون حكوميون معظم الانتهاكات (51 في المائة)، في حين ارتكب مختلف جماعات ماي- ماي بقية الانتهاكات. وتعزى هذه النسبة إلى الانخفاض الحاد في أنشطة الجماعات المسلحة في المقاطعة والافتقار إلى العدالة والآليات التأديبية في المناطق الريفية حيث يرتكب جنود القوات المسلحة الحكومية وأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية معظم الانتهاكات. وارتُكب ما لا يقل عن نسبة 64 بالمائة من الانتهاكات والتجاوزات الموثقة في إقليم كاليمي في مقاطعة تنجانيقا. وشملت هذه الانتهاكات والتجاوزات 73 انتهاكاً للحق في الحياة، وقع ضحيتها 135 شخصاً، من بينهم 87 شخصاً ذهبوا ضحية عمليات قتل تعسفية وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء (ما يمثل زيادة عن عدد الضحايا البالغ 71 ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق).

2- الإجراءات التي اتخذها المكتب المشترك

30- واصل المكتب المشترك رصد حالة حقوق الإنسان في المقاطعات المتأثرة بالنزاع المسلح، وتقديم الدراسات التحليلية والمساهمة في حماية المدنيين بالاشتراك مع العناصر المدنية والعسكرية الأخرى التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وأوفد المكتب المشترك 37 بعثة لتقصي الحقائق والرصد وشارك في 21 بعثة تقييم مشتركة في المقاطعات المتأثرة بالنزاع المسلح، وهو ما أسهم في التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي تمسّ بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني ورصدها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب. وأصدر المكتب المشترك أيضاً تقارير عامة عن التعذيب وسوء المعاملة[14]، وعن الانتهاكات والتجاوزات التي تمسّ بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني في إيتوري[15].

31- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الأمانة المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان 348 تقييماً للمخاطر في سياق دعم الأمم المتحدة لقوات أمنية غير تابعة لها. وأسفرت تقييمات المخاطر عن الموافقة على توفير الدعم، في سياقات تشمل العمليات العسكرية والدعم اللوجستي، مصحوباً بتدابير تخفيف مُحْكمة عقب فحص 772 فرداً من أفراد القوات المسلحة الحكومية و130 فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية.

32- وواصل المكتب المشترك القيام بأنشطة الدعوة الموجّهة إلى السلطات الكونغولية عن طريق تيسير اجتماعات لجان المتابعة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة الحكومية والشرطة الوطنية الكونغولية والمساهمة في هذه الاجتماعات. وشارك المكتب المشترك في 69 اجتماعاً لهذه اللجان وعقد 29 دورة تدريبية لنحو 928 فرداً من أفراد الشرطة والقوات المسلحة (من بينهم 227 امرأة)، بمن فيهم الذين يُنشرون في مناطق العمليات.

(14) OHCHR and MONUSCO, “Rapport sur la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants en République démocratique du Congo du 1er avril 2019 au 30 avril 2022” (October 2022) (باللغة الفرنسية).

(15) United Nations Joint Human Rights Office in the Democratic Republic of the Congo, OHCHR and MONUSCO, “Mise à jour sur la situation des droits de l’homme dans les territoires de Djugu, Irumu et Mahagi, province de l’Ituri, du 1er janvier au 31 décembre 2022” (April 2023) (باللغة الفرنسية).

جيم- العنف الجنسي والجنساني

1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

33- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق المكتب المشترك ما لا يقل عن 630 ضحية (444 امرأة و176 فتاة وعشرة رجال) للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد وُثق معظم هذه الحالات في كيفو الشمالية (275 ضحية)، وتنجانيقا (141 ضحية)، وإيتوري (117 ضحية)، وكيفو الجنوبية (81 ضحية)، ومانييما (16 ضحية). وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 18 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بعدد الضحايا الموثقين في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، وُثق أكبر عدد من الضحايا في تموز/يوليه 2022 (81) وكانون الأول/ديسمبر 2022 (88) وآذار/مارس 2023 (85)، بعد وقت قصير من هجمات حركة 23 مارس في مقاطعة كيفو الشمالية، التي ارتكبت خلالها أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وهو ما أدى إلى نزوح جماعي للمدنيين.

34- وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي الذي مورس على معظم الضحايا (81 في المائة من جميع الضحايا، منهم 388 امرأة، و122 من الفتيات، وثلاثة رجال). والجناة الرئيسيون هم جماعات ماي - ماي المسؤولة عن 101 ضحية (75 امرأة و26 فتاة)؛ والتعاونية من أجل تنمية الكونغو المسؤولة عن 63 ضحية (43 امرأة و17 فتاة وثلاث رجال)؛ وحركة 23 مارس المسؤولة عن 58 ضحية (51 امرأة وسبع فتيات)؛ والقوات الديمقراطية المتحالفة المسؤولة عن 53 ضحية (22 امرأة و31 فتاة)؛ ورايا موتومبوكي المسؤولة عن 22 ضحية (20 امرأة وفتاتان)؛ و"تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة" المسؤول عن 12 ضحية (جميعهن نساء)؛ ونغومينو المسؤولة عن 18 ضحية (جميعهن نساء)؛ وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو المسؤولة عن 18 ضحية (15 امرأة وثلاث فتيات)؛ وقوة المقاومة الوطنية في إيتوري المسؤولة عن 8 ضحايا (جميعهن نساء)؛ وزائير المسؤولة عن أربع ضحايا (جميعهن نساء)؛ والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا المسؤولة عن 12 ضحية (عشر نساء وفتاتان).

35- وكانت الجهات الفاعلة الحكومية مسؤولة عن ارتكاب أعمال عنف جنسي شملت 117 ضحية (56 امرأة و54 طفلاً وسبعة رجال)، وهو ما يمثل نحو 19 في المائة من حالات العنف الجنسي. وما زال جنود القوات المسلحة الحكومية وأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية من بين الجناة الرئيسيين في صفوف الموظفين الحكوميين، إذ كانت القوات المسلحة مسؤولة عن 95 ضحية (47 امرأة و41 طفلاً وسبعة رجال) والشرطة الوطنية الكونغولية مسؤولة عن 12 ضحية (ثمانية أطفال وأربع نساء). وكان من بين الجناة الحكوميين الآخرين أفراد من وكالة الاستخبارات الوطنية (الضحايا امرأتان وطفل واحد) وجهات فاعلة أخرى مثل موظفي السجون وأفراد الحرس البيئي (الضحايا ست نساء وثلاثة أطفال).

36- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز قدر من التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. فعلى سبيل المثال، حكمت المحكمة العسكرية لحامية أوفيرا في مقاطعة كيفو الجنوبية، في 15 أيار/مايو 2023، على منيولولو مباو المعروف باسم نداروماغا، وهو الزعيم السابق لفصيل من جماعة رايا موتومبوكي المسلحة، بالسجن مدى الحياة لارتكابه جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والاغتصاب والنهب والتعذيب وجرائم أخرى، بما فيها جريمة الحمل القسري، ودفع تعويضات لفائدة 127 ضحية. وهذه القضية مهمة بوجه خاص لأنها شكلت سابقة قانونية دولية أدانت فيها لأول مرة محكمةٌ وطنيةٌ شخصاً ارتكبجريمة الحمل القسري الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية.

37- وفي تموز/يوليه 2022، وافق رئيس الوزراء على إنشـــاء فرقة عمل من أجل التعجيل بتنفيذ الالتزامات الواردة في البيان المشترك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة لعام 2013 بشأن مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وإضافته التي صدرت في عام 2019[16].

38- وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدر الرئيس قانوناً إطارياً يحدد المبادئ الأساسية لحماية ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وضحايا الجرائم المخلة بالسلام والأمن وجبر ضرر هؤلاء الضحايا. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتُمد مرسومٌ يتعلق بإنشاء صندوق تعويضات ثم نُقح لاحقاً لكي يتماشـــى تماماً مع القانون الإطاري بموجب مرســـوم آخر اعتمده مجلس الوزراء في 5 أيار/مايو 2023. ورغم أن هذه التطورات تشكل خطوات إيجابية نحو إتاحة سبل للتعويضات الإدارية ومعالجة القضـــية المطروحة منذ وقت طويل والمتمثلة في غياب التعويضـــات القضـــائية، فإن القانون الإطاري والمراســـيم المعتمدة من أجل تنفيذه لا تفي بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنســـان ومعاييره ولا تعكس توصيات المشاورات الوطنية الجارية بشأن العدالة الانتقالية.

39- وفي 22 شباط/فبراير 2023، أصدر رئيس الوزراء المرسوم رقم 09/23 لإنشاء مراكز متكاملة للخدمات المتعددة القطاعات وتنظيمها وتشغيلها من أجل مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني. ويرمي المرسوم إلى إنشاء شبكة من المراكز في جميع أنحاء البلد بقيادة وزير الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل من أجل تزويد الناجين بالمساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقضائية. ويدعم المكتب المشترك تفعيل المرسوم.

2- الإجراءات التي اتخذها المكتب المشترك

40- واصل المكتب المشترك العمل بالتنسيق مع عناصر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل رصد حالات العنف الجنسي، بما يشمل العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وتحليلها والإبلاغ عنها، وتزويد الناجين بالدعم المتكامل. وفي إطار مشروع "مبادرة الأمم المتحدة"، أوفد المكتب المشترك في عام 2022 بعثات توعية، عن طريق مركز مشورة قانونية لأحد الشركاء المنفذين، إلى كيفو الجنوبية ووثق 327 حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تشمل 133 ضحية لحالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وهي اغتصاب 124 امرأة وثماني فتيات وتشويه جنسي لرجل واحد. وتلقى جميع الضحايا معونة قضائية مجانية وأحيلوا إلى شركاء آخرين من أجل الحصول على المساعدة المتكاملة (المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي).

41- وواصل المكتب المشترك أيضاً دعم الحكومة في مكافحة العنف الجنسي، في سياقات تشمل النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، قُدمت المشورة التقنية إلى أعضاء اللجنة المخصصة المعنية بالصندوق الوطني لجبر أضـــرار ضـــحايا العنف الجنســـي المرتبط بالنزاعات والجرائم الأخرى المخلة بالســـلام والأمن، وهي لجنة أنشأتها الحكومة لصوغ قانون إطاري بشأن جبر أضرار ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي. وقدّم المكتب المشترك لأعضاء اللجنة المشورةَ القانونيةَ بشأن مضمون القانون ويسّر لهم تبادل الآراء مع الخبراء الدوليين من أجل بناء قدراتهم على أفضل الممارسات الدولية والدروس المستفادة من سياقات أخرى بشأن وضع إطار قانوني بشأن جبر الضرر. وواصل المكتب

(16) انظر Joint_Communique_DRC_UN.pdf و-https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp content/uploads/2019/12/joint-communique/addendum-au-communique-conjoint-sur-les-violences-sexuelles-liees-au-conflit-entre-la-republique-democratique-du-congo-et-lorganisation-des-nations-unies/RDC.pdf (كلاهما بالفرنسية).

المشترك دعم الحكومة في صياغة المراسيم التنفيذية للقانون الإطاري، بما يشمل مواءمة هذه المراسيم بقدر أكبر مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. واستمر الحوار أيضاً مع مكتب المستشار الخاص للرئيس المعني بشؤون الشباب ومكافحة العنف ضد المرأة من أجل المضي قدماً في تنفيذ البيان المشترك بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وإضافته.

42- واضطلع المكتب المشترك وعناصر من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضع 34 نشاطاً للتوعية وبناء القدرات لفائدة الجهات المعنية المشارِكة في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. واستفاد من هذه الأنشطة 629 1 مشاركاً على الأقل (582 رجلاً و900 امرأة و147 طفلاً). ومكنت الدورات التدريبية القادة والأفراد في القوات المسلحة الوطنية والشرطة الوطنية الكونغولية من التوقيع على صكوك التزام بتقديم مرتكبي العنف الجنسي في وحداتهم إلى العدالة. وجرت توعية هؤلاء القادة والأفراد أيضاً بمسؤولياتهم تجاه المشتبه في ارتكابهم أعمال العنف الجنسي في وحداتهم.

43- وقدّم المكتب المشترك أيضاً، بالتنسيق مع قسم دعم إقامة العدل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المشورة التقنية والتمويل للسلطات القضائية العسكرية من أجل التحقيق في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي تشمل ما لا يقل عن 518 ضحية وشاهداً ومن أجل ملاحقة الجناة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أدين 39 فرداً، من بينهم 11 فرداً من أفراد القوات المسلحة الحكومية، وأربعة من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، و24 من أفراد الجماعات المسلحة (23 رجلاً وامرأة واحدة) بارتكاب أعمال عنف جنسي مرتبط بالنزاعات وصدرت في حقهم أحكام بالعقوبات.

دال- الجهود المبذولة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب

1- الحالة الراهنة والإجراءات الحكومية

44- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أدين 314 فرداً (71 جندياً من القوات المسلحة الحكومية، و20 فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، و143 فرداً من أفراد الجماعات المسلحة، و80 مدنياً) بارتكاب انتهاكات وتجاوزات تمس بحقوق الإنسان وتشكل جرائم دولية. فعلى سبيل المثال، صدر في أيلول/سبتمبر 2022 حكم بالسجن مدى الحياة في حق ميهونيا تشانس كولوكولو، وهو زعيم الجماعة المسلحة رايا موتومبوكي، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الاغتصاب والقتل، وجرائم حرب تتمثل في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدين إضافة إلى ذلك بارتكاب جرائم ضد البيئة تتمثل في انتهاك مناطق محمية وتدميرها بناء على ما قامت به جماعته من إزالة غابات واستغلال معادن في متنزه كاهوزي - بيغا الوطني في مقاطعة كيفو الجنوبية. ويمثل الحكم علامة فارقة بوصفه أول حكم يصدر عقب ملاحقة قضائية على جريمتي تجنيد الأطفال والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في كيفو الجنوبية.

45- وأطلقت الحكومة في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2022 مشاورات وطنية بشأن العدالة الانتقالية، بدعم تقني ولوجستي من المكتب المشترك، في مقاطعات كاتانغا العليا، ولومامي العليا، وأويلي العليا، وكونغو الوسطى، ولوالابا، وتشوبو. وإضافة إلى المشاورات التي سبق تنظيمها في مقاطعتي كاساي الوسطى وتنجانيقا، جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير استطلاع آراء ما مجموعه 695 21 شخصاً، ومنهم 284 7 امرأة، بمن فيهم الضحايا المباشرون وغير المباشرين والشهود وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي، بشأن احتياجاتهم وتوقعاتهم فيما يخص الحق في معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الأضرار وضمانات عدم التكرار. وعلى مستوى المقاطعات، أُحرز تقدم كبير في إقامة العدالة الانتقالية في كاساي الوسطى حيث عُيّن مفوضو اللجنة الإقليمية المعنية بالحقيقة والعدالة والمصالحة في 18 آب/أغسطس 2022.

46- وفي كانون الثاني/يناير 2023، قدمت لجنة علمية مؤلفة من 15 خبيراً، بدعم مالي وتقني من المكتب المشترك، مشروعَ سياسة وطنية للعدالة الانتقالية إلى وزارة حقوق الإنسان. وستخضع الوثيقة لمزيد من الاستعراض من الحكومة لتضمينها استنتاجات المشاورات الوطنية، من أجل ضمان وضع وتنفيذ مبادرات في مجال العدالة الانتقالية تركز على الضحايا وتكون شاملة وتشاركية وتمتثل قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة.

2- الإجراءات التي اتخذها المكتب المشترك

47- دعم المكتب المشترك 13 بعثة تحقيق مشتركة[17] و14 محكمة متنقلة في إطار التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة التي طالت حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني، بما يشمل العنف الجنسي، وملاحقة مرتكبيها. ووضع خطط حماية لكل بعثة تحقيق ومحكمة متنقلة، بهدف إتاحة تدابير الحماية القضائية للضحايا والشهود قبل جلسات المحكمة وأثناءها وبعدها.

48- وقدم المكتب المشترك الدعم التقني واللوجستي إلى وزارة حقوق الإنسان من أجل الإعداد للمشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية وإجرائها. وعلى نحو أكثر تحديداً، دعم المكتب المشترك وضع اختصاصات المشاورات، والمنهجية، والخطة التشغيلية، والتقارير اللاحقة، كما دعم تدريب 281 خبيراً استشارياً، منهم 89 امرأة، أجروا المشاورات في مختلف المقاطعات.

49- وواصل المكتب المشترك تقديم الدعم التقني واللوجستي للجنة الإقليمية المعنية بالحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى، عن طريق جملة أمور منها تنظيم ورشة عمل لبناء القدرات في كانون الثاني/يناير 2023 من أجل بناء قدرات المفوضين المعينين بشأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بغرض تشغيل آليات تقصي الحقائق في سياقات أخرى.

ثالثاً- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة ودعم الآليات الوطنية

50- واصل المكتب المشترك تنفيذ ولايته في مجال التعاون التقني على الصعيدين الوطني والإقليمي مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني من أجل دعم تفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي الفترة الممتدة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدم المكتب المشترك الدعم التقني والمالي للجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان في تنظيم خمس حلقات عمل من أجل جمع بيانات بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان تحضيراً لتقرير منتصف المدة عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

51- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم تقني من المكتب المشترك، تقاريرها الدورية السادس والسابع والثامن عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ وتقريرين عن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي

(17) يجوز أن تتألف بعثات التحقيق المشتركة من المكتب المشترك، وقسمي دعم العدالة وحماية الطفل التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدّعين عامين/مفتشين عسكريين ينتمون إلى القوات المسلحة الحكومية.

المواد الإباحية (بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة)؛ وتقريرها الأولي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتقريرها لمنتصف المدة عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

52- وبدعم من المكتب المشترك، ساهمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأيار/مايو 2023، في نشر التوصيات التي تلقتها جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل والمعلومات المتعلقة بمستوى تنفيذها، من خلال البرامج الإذاعية التي تُتابع في جميع مقاطعات البلد.

باء- الدعم المقدم إلى الآليات الوطنية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

1- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

53- واصل المكتب المشترك تقديم الدعم التقني والمالي إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وحتى طوال عملية تجديد عضوية أعضاء اللجنة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نُظمت خمسة اجتماعات تنسيقية بين اللجنة والمكتب المشترك. وركزت هذه الاجتماعات، في جملة أمور، على تقييم التعاون، وتخطيط الأنشطة، وجمع المعلومات والبيانات الإحصائية، ومواءمة الاستراتيجيات الدعوية، ومتابعة القضايا المعلقة، مثل الدعوة إلى مشروع القانون المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان في البرلمان.

54- وفي الفترة الممتدة من 29 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2023، نظم المكتب المشترك حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة 26 عضواً من أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمن فيهم المفوضون المُعيّنون حديثاً وأعضاء المجلس. وتوخت حلقة العمل تنمية معرفتهم بمختلف مواضيع حقوق الإنسان، والعمل الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وإعداد التقييم الذي تجريه اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

2- آليات وطنية أخرى

55- واصل المكتب المشترك تقديم الدعم لوزارة حقوق الإنسان، والوزارة المسؤولة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الضعفاء، واللجنة الدائمة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني، ومجلس الوسائط السمعية والبصرية والاتصالات. وركز الدعم على قضايا السياسة العامة الرئيسية وعلى الإصلاح التشريعي. فعلى سبيل المثال، دعم المكتب المشترك العملية التي أفضت إلى اعتماد قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها، الصادر في 1 حزيران/يونيه 2022، وقانون تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها، الصادر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وكلاهما يمثل خطوة تشريعية رئيسية نحو حظر التمييز والرق والعمل القسري، وضمان الشمولية في اللجوء إلى العدالة والخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية والإسكان والتعليم، وإمكانية الوصول إلى الأراضي والاستفادة من الموارد الطبيعية، وفي المشاركة الفعالة للمستضعفين على قدم المساواة مع غيرهم.

56- وقدّم المكتب المشترك، في 26 و27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في كينشاسا، الدعم لوزارة حقوق الإنسان في تنظيم حلقة عمل بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان. وتَمثّل هدفُ حلقة العمل في وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتعجيل بتقدم البلد نحو الانضمام إلى مبادرة المبادئ الطوعية، وإرشاد الشركات بشأن توفير الأمن لعملياتها مع احترام حقوق الإنسان، ومناقشة خارطة طريق في مجال

الصـــناعات الاســـتخراجية. ونتيجة لذلك، قُبلت جمهورية الكونغو الديمقراطية في 25 أيار/مايو 2023 بصفتها عضواً في مبادرة المبادئ الطوعية خلال الجلسة العامة السنوية التي عقدتها المبادرة في لندن.

رابعاً- أنشطة التعاون التقني في مجال تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 36/51

ألف- دعم مكافحة الإفلات من العقاب

57- وضع فريق المساعدة التقنية[18] خطة لدعم السلطة القضائية في الملاحقة القضائية في القضايا التي تحظى بالأولوية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أوفدت سبع بعثات في مجال الاستدلال الجنائي وأجريت 19 عملية تشريح وخبرة مضادة من أجل دعم السلطات القضائية الكونغولية في جمع الأدلة المادية في منطقة كاساي وفي مقاطعات كينشاسا وكويلو وكيفو الشمالية وتنجانيقا. وأتاح الفريق كذلك خبرته في نظم المعلومات الجغرافية وفي مجال حماية الضحايا والشهود، بما يشمل الدعم النفسي، لا سيما دعم الناجين من العنف الجنسي. فعلى سبيل المثال، أوفد الفريق في الفترة الممتدة من 5 إلى 23 آب/أغسطس 2022 بعثة استدلال جنائي إلى نغانزا، في مقاطعة كاساي الوسطى، انتُشل خلالها رفات ما لا يقل عن 52 شخصاً كانوا قد قتلوا في عام 2017، وخضع الرفات للفحص وأُخذت منه عينات مختبرية من أجل دعم التحقيقات القضائية في الحادث الذي يُدَّعى أن جنوداً من القوات المسلحة الحكومية ارتكبوا أثناءه انتهاكات جسيمة. وأوفدت بعثات مماثلة أخرى إلى إقليم تنجانيقا من أجل دعم محاكمة الجناة المتهمين بارتكاب جرائم في حق الشعوب الأصلية وتزويد الناجين بالدعم النفسي.

58- وفي الفترة الممتدة من 18 إلى 31 أيار/مايو 2023، ساهم الفريق في بعثة تقصي الحقائق التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغرض التحقيق في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما يشمل العنف الجنسي، التي ارتكبتها مجموعة حركة 23 مارس في بلدتي كيشيشي وبامبو في إقليم روتشورو الواقع في مقاطعة كيفو الشمالية، وأتاح خبرته في إطار الإشراف على الأدلة الجنائية لحالات العنف الجنسي، وتحديد المواقع الجغرافية لما مجموعه 55 موقع دفن، منها ما لا يقل عن 17 مقبرة جماعية محتملة، وتنقيب التربة.

باء- الدعم في مجال العدالة الانتقالية

59- عُيِّن متخصص في مجال العدالة الانتقالية في نيسان/أبريل 2023[19] من أجل تقديم الخبرة التقنية للحكومة على المستوى الوطني، لا سيما في وضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية، وبشأن خطة العمل السنوية المتعلقة بالعدالة الانتقالية لوزارة حقوق الإنسان، وبشأن السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية قبل تنفيذها على المستوى الوطني، وبشأن إنشاء منصة للتشاور مع الجهات الفاعلة العاملة في مجال العدالة الانتقالية داخل وزارة حقوق الإنسان.

60- وعلى صعيد المقاطعات، أدى إرسال متخصص متفرغ في مجال العدالة الانتقالية إلى اللجنة الإقليمية المعنية بالحقيقة والعدالة والمصالحة في مقاطعة كاساي الوسطى إلى التعجيل بالجهود التي يبذلها المكتب المشترك من أجل دعم تفعيل اللجنة. وبدعم متخصص في مجال العدالة الانتقالية، أحرزت

(18) أوفدت مفوضية حقوق الإنسان الفريق وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 36/51 وهو يتألف من 20 موظفاً، من بينهم ثمانية خبراء في الأدلة الجنائية.

(19) وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 36/51، الفقرتان 40 و41.

اللجنة تقدماً في سلسلة من المشاريع التي تشمل تعزيز إطارها التنظيمي بإنشاء خمس لجان فرعية، وتطوير إطارها القانوني الداخلي عن طريق صياغة لوائحها الداخلية ودليل إجرائي، وإعادة تأهيل مقرها وتجهيزه. وإلى جانب ذلك، أُبرم اتفاق للتعاون التقني بين اللجنة والمكتب المشترك. وقد مكَّن هذا الدعم اللجنة أيضاً من أن تبدأ أنشطتها في مجال الاتصال والتوعية.

جيم- تنمية القدرات الوطنية في مجال الطب الشرعي

61- في الفترة الممتدة من 22 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظم فريق المساعدة التقنية حلقة عمل مع عناصر من الشرطة القضائية والتقنية والعلمية وأعضاء من اللجنة الإقليمية المعنية بالحقيقة والعدالة والمصالحة وممثلين عن شرطة الأمم المتحدة من أجل إعداد استراتيجية لبناء قدرات الفريق، بما يشمل دعم النهوض بالقدرة الوطنية على الاستدلال الجنائي. وأعد الفريق أيضاً أربعة أنشطة تدريبية ونشاطين للتوعية في مجال الطب الشرعي لفائدة السلطات القضائية والجمهور والموظفين الطبيين في مقاطعات كاساي الوسطى وكينشاسا وكيفو الجنوبية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

62- رغم الانخفاض العام في عدد الانتهاكات والتجاوزات التي تمسّ بحقوق الإنسان والتي ارتكبتها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتزايد الهجمات المميتة التي شنتها الجماعات المسلحة، لا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وحركة 23 مارس، والتي استهدفت المدنيين، ولا سيما أشدهم ضعفاً، مثل النازحين داخلياً، وهو ما أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وحالات إخلال بالقانون الدولي الإنساني. وظلت الحكومة تواجه تحديات كبيرة في الوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين داخل إقليمها.

63- ومن الاتجاهات المثيرة للقلق فيما يتعلق بحماية الحيز الديمقراطي والمدني الاستخدام غير المتناسب للقوة على أيدي قوات أمن الدولة ردّاً على المظاهرات السلمية؛ والاعتقالات التعسفية؛ واحتجاز المعارضين السياسيين وأعضاء حركات المواطنين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ والتهديدات والاعتداءات الموجهة إلى الصحفيين وأعضاء المجتمع المدني.

64- وقد ارتفع العدد الموثق لضحايا العنف الجنسي والجنساني المرتبطين بالنزاعات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير رغم إحراز الحكومة قدراً من التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. وأدى النزوح الجماعي بسبب عنف الجماعات المسلحة إلى زيادة العنف الجنسي والجنساني الممارس على النساء والفتيات في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، لا سيما أثناء نزوحهن وفيما بعده. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب إصدار القانون المتعلق بحماية ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وجبر أضرارهم، وإنشاء خدمات متعددة القطاعات من أجل مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني.

65- ومما يبعث على التشجيع بدء المشاورات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في ست مقاطعات إضافية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، إلى جانب تعيين مفوضي اللجنة الإقليمية المعنية بالحقيقة والعدالة والمصالحة في مقاطعة كاساي الوسطى. وبغية إنهاء دوامات النزاعات التي تؤثر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الأهمية البالغة مواصلة دعم جهود مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز الآليات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتنفيذ الخطوات المقبلة من عملية العدالة الانتقالية.

66- ويحث المفوض السامي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما يلي:

(أ) مواصلة فسح المجال للحيز الديمقراطي وضمان حماية حقوق وحريات الجميع، بمن فيهم المعارضون السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والحرص على أن يكون استخدام القوة على أيدي الموظفين الحكوميين، بما في ذلك أثناء عمليات إنفاذ القانون، متفقاً تماماً مع قانون حقوق الإنسان، لا سيما في سياق الانتخابات المقبلة؛

(ب) ضمان الحماية الكاملة لحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، إلى جانب عدم التعرض للاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب؛

(ج) اتخاذ التدابير المناسبة من أجل الحرص على أن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة وخالية من العنف وشفافة وشاملة للجميع بوضع تدابير تصحيحية توافقية للمقاطعات الشرقية والغربية حيث تسبب انعدام الأمن وحالة الطوارئ الإنسانية في إعاقة عملية التسجيل، ودعم المناقشات البناءة من أجل استعادة الثقة في العملية الانتخابية وإيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا الخلافية الرئيسية؛

(د) تكثيف الجهود الرامية إلى اعتماد مشروع القانون المتعلق بالقبلية والعنصرية وكراهية الأجانب بوصفه تدبيراً تشريعياً رئيسياً لمنع ومكافحة خطاب الكراهية والحد من العنف الطائفي، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات، مع الحرص على عدم انتهاكه للحق في حرية التعبير؛

(هـ) التأكد من أن الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبمسؤوليتهم تلتزم بالمعايير القانونية الدولية وضمان إصدارها من دون تأخير؛

(و) سن القانون المتعلق بوضع تدابير ترمي إلى إنفاذ حرية التجمع السلمي وفقاً لأحكام الدستور والالتزامات الدولية للبلد؛

(ز) التأكد من أن العمليات العسكرية الموجهة إلى الجماعات المسلحة، التي تنفذها القوات المسلحة الحكومية التي تعمل لوحدها أو بالاشتراك مع القوات المنتشرة بترتيبات ثنائية أو مع قوات إقليمية، تمتثل امتثالاً صارماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ح) دعوة الدول الأعضاء في جميع القوات الإقليمية، بما فيها جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والدول الأعضاء الأخرى التي تنشر قوات ثنائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى ضمان عمل جميع هذه القوات في ظل الامتثال الصارم لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ودعوة المنظمات الإقليمية ذات الصلة والبلدان المساهمة بقوات إلى وضع أطر من أجل التمكين من هذا الامتثال؛

(ط) اتخاذ مبادرات عملية السلام التي تعزز الظروف المؤاتية من أجل دعم حقوق الإنسان وحمايتها، وضمان التنفيذ الفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار الرامي إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، بوسائل تشمل التشاور مع الضحايا، لا سيما النساء والفتيات، وممثلي المجتمعات المحلية، بما يتماشى مع المشاورات التي أجريت مع الجماعات المسلحة في نيروبي ومع المبادرات المتَّخذة حالياً لتحقيق العدالة الانتقالية؛

(ي) ضمان تنفيذ القانون المنشئ لقوة دفاع احتياطية مع الامتثال التام لقواعد حقوق الإنسان ومعاييرها، ومع ضمانات صارمة للالتحاق بهذه القوة تمنع المشتبه في ارتكابهم تجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني من الانضمام إليها، وبطريقة تتسق مع مبادئ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛

(ك) اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل منع العنف الجنسي وجبر الضرر الناجم عنه، وإحالة الجناة إلى العدالة عند وقوعه، وتزويد الضحايا بالمساعدة الشاملة وتيسير إمكانية حصولهم على سبل الانتصاف بإنفاذ القانون المتعلق بحماية ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وجبر الأضرار التي تلحق بهم وإنفاذ المرسوم الصادر عن رئيس الوزراء رقم 09/23؛

(ل) تفعيل هيئة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان، عملاً بالمرسوم رقم 35/09 المؤرخ 12 آب/أغسطس 2009، بوصفه إطاراً محلياً قائماً على تعددية الجهات المعنية من أجل التشاور البناء بشأن تحديات حقوق الإنسان والتصدي المبكر لها؛

(م) المضي قدماً في تفعيل فرقة العمل التي أنشأها رئيس الوزراء في تموز/يوليه 2022 من أجل التعجيل بتنفيذ الالتزامات الواردة في البيان المشترك لعام 2013 بين الحكومة والأمم المتحدة بغرض التصدي للعنف الجنسي والجنساني وإضافته التي صدرت في عام 2019؛

(ن) ضمان عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بكامل طاقتها، بوسائل تشمل تزويدها بالموارد المالية والمادية الكافية، مع كفالة استقلاليتها؛

(س) تصميم سياسة متكاملة بشأن العدالة الانتقالية تركز على الضحايا وتكون شاملة وتشاركية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تواصل الحكومة التشاور مع السكان، وأن تكفل مشاركة الضحايا والمجتمعات المحلية المتأثرة مشاركة هادفة، وأن تدمج نتائج المشاورات الوطنية في مشروع السياسة المتعلقة بالعدالة الانتقالية الذي يجري إعداده حالياً؛

(ع) ضمان التماسك والاتساق بين مختلف مبادرات العدالة الانتقالية الجارية، لا سيما من خلال ضمان أن تصميمها وتنفيذها يستندان بشكل كامل إلى استنتاجات المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية واسترشادهما بها.